ان الظلم والجور على غيره وان امن منه لا يكره ويقبل بكره بلا اكراه لقوله
صلى الله عليه وسلم من ابتلي بالقضاء فكانما ذبح بغير سكين وقيل قاربه
بعض القضاة وقال كيف يكون هكذا ثم دعا على نفسه بمن سوء فكان
فجعل الحلاق يحلق بعض اشعاره فقنه فغطس فاصاب الموس حلقه
والقى راسه بين يديه فكذا في الكافي ويجوز تقلد من الجائر بشرط
من العادل لان التجارة يضمان انه عليهم تقلدوا القضاء من معاوية يعذران
اظهر الخلاف لعلي كرم الله وجهه مع ان الحق كان مع علي وتقلد
من يزيد مع فسقه وجوره والتابعون تقلدوا من الحجاج مع كونه
اظلم زمانه ومن اهل البغي قال في العمادية المتقلد من اهل البغي يصير
مستقيلا الباغي لا ينعزل ويجب عزل الباغي لهم حتى انهم اذا نهوه الباغي عن
ذلك لا ينفذ قضاياهم بعده عاد يتقلده السلطان العدل لان المتقلد
طلب جواز قاض تقلد وفي الخزانة التي فيها نسخ السجلات والصكوك
ونحو ذلك لان القاضي يكتب نسختين احدهما يكون في يد الخصم
والاخر في ديوان القاضي اذ ربما يحتاج اليها لمضي من المعاني وما في يد
الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق الذي كتب عليه
المنقول منه اذا كان من بيت المال يجبر على دفعه لانه انما كان في يده
لعمله وقد صار العمل لغيره وكذا اذا كان من ماله وعال الخصوم لانه ما اتخذ
للتحمل بل للتدريس وكذا الخصوم وتركوه في يده في عمله وقد انتقل العمل
الى غيره والزم محبوسا اقر بحق او قام عليه بينة بعض نظر في حال المحبوس
لانه نصب لنظر المسلمين فمن اقر بحق او انكر فقامت عليه بينة
الزمه اياه ولا يقبل قول المنقول عليه الا ببينة لانه صار كواحد من

والا اي وان لم يترك ولم يقم عليه بينة نادى عليه اي لم يعجل بتحليفه حتى
ينادي عليه اي يامر منادي بالنداء في كل يوم اذا جلس ومن ادعى ان يطلب
فلان بن فلان المحبوس الفلاني يحبس فلينظر حتى يجيء خصمه فاذا لم يظهر
خصم اخذ منه كفيلا بنفس وحلفه اي الطالقة ونظر في الودائع وغلة
الوقوف التي وصفها المعزول في ايدي الامناء وعمل بينة او اقرار
في اليد لان كل ذلك حجة لا يعزل المعزول لامر الا ان يعلم
ذو اليد بالتسليم منه اذ ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضي فيقضي
باقراره القاضي كانه في يمين في نكال لان يمين فيمن يمين مال اذا اقر به لان يقبل
اقراره وجلس للحكم في مسجد والجامع اولى لانه اشهر مواضع البلد
او في مجلس في داره وان للناس بالدخول فيها ويجلس معه من
كان يجلس قبل لان الجلوس في داره وحده يورث التهمة
ورد اي لم يقبل هديته لان قبولها يؤدي الى مراعاة المهدي الا
من ذي رحم محرم او ممن اعتاد مهاداته اي لا يرده منها قدرا اعتادي
جرت عادته قبل القضاء بها وادته لان الاول صلة الرحم والثاني
ليس للقضاء بل جرى على العادة ان لم يكن لها خصومة او كانت
لكان اكلا بقضائه وشهد المجازفة لانه من حقوق المسلم على المسلم
لا الدعوة الخاصة وهي ما لو علم المصنف ان القاضي لا يجيب لما يتخذ لها
لان الخاصة لاجل القضاء بخلاف العامة ويعود مريضا لانه ايضا
من جملة الحقوق وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا لقوله صلى الله عليه
اذا اقبل احدكم بالقضاء فليسو بينهم في المجلس والاشارة والنظر كذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)